

أسس ومتطلبات استراتيجية تعزيز الشمول المالي مع الإشارة إلى التجربة الأردنية

The foundations and requirements of the strategy of enhancing financial inclusion with reference to the Jordanian experience

بهناس العباس⁽¹⁾ * رسول حميد⁽²⁾ بسيسة بلعباس عز الدين⁽³⁾

Bahnas Elabbes^{(1)*} Rassoul Hamid⁽²⁾ Bssissa Belabbes Azedine⁽³⁾

⁽¹⁾ جامعة زيان عاشور بالجلفة - الجزائر - bahnas2007@yahoo.fr

⁽²⁾ جامعة محند اكلي، البويرة - الجزائر - h.rassoul@univ-bouira.dz

⁽³⁾ المركز الجامعي مرسلتي عبد الله تيبازة - الجزائر - bssissaazize@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/02/25؛ تاريخ القبول: 2019/06/18

ملخص:

يعتبر الشمول المالي من بين المفاهيم الحديثة في الأدبيات الاقتصادية والمالية وقد تزايدت أهميته خاصة في ظل التطورات التي ميزت التكنولوجيا الرقمية في المجال المالي والحاجة للوصول الى مختلف الخدمات والمنتجات المالية، وتأتي هذه الورقة كمحاولة لإلقاء الضوء على مفهوم الشمول المالي وشرح أهميته وابعاده النظرية إضافة الى دراسة وتحليل واقع الشمول المالي في العالم العربي عموما وفي دولة الأردن على الخصوص وذلك من خلال مؤشرات الشمول المالي المعتمدة من طرف البنك العالمي، كما تم التطرق ايضا للاستراتيجية الوطنية للشمول المالي التي تبناها الأردن للعمل على تحسين مستوى الشمول المالي وتعزيزه فيه .

* المؤلف المرسل: بهناس العباس، البريد الالكتروني: bahnas2007@yahoo.fr

* Corresponding author: Bahnas Elabbes, e-mail: bahnas2007@yahoo.fr.

الكلمات المفتاحية : الخدمات المالية، الشمول المالي، مؤشرات الشمول المالي، التكنولوجيا الرقمية، استراتيجية الشمول المالي

Abstract:

Financial inclusion is one of the modern concepts in economic and financial literature and has become increasingly important especially in light of the developments that characterized digital technology in the financial field and the need to access various financial services and products. This paper is an attempt to shed light on the concept of financial inclusion and explain its importance and theoretical dimensions, it also studies and analysis the reality of financial inclusion in the Arab world in general and in Jordan in particular through the indicators of financial inclusion adopted by the World Bank group. It also addressed the national strategy for financial inclusion adopted by Jordan to improve and enhance the level of financial inclusion.

Key words: financial services, financial inclusion, indicators of financial inclusion, digital technology, financial inclusion strategy

1. المقدمة:

زاد اهتمام اغلب الدول في الآونة الأخيرة بالشمول المالي او ما يعرف أحيانا بالاشتغال المالي وذلك نظرا لآثاره الإيجابية على التنمية الشاملة المستدامة وتطوير الاقتصاد والاستقرار المالي، واصبح بذلك تبني استراتيجية وطنية للشمول المالي امرا ضروريا خاصة في ظل التحولات الكبيرة التي أصبحت تعرفها التكنولوجيا الرقمية في المجال المالي وكذا حاجة الفئات الفقيرة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الملحة للتمويل والوصول للخدمات المالية المختلفة.

إن العالم العربي عموما يتميز بتأخر كبير في مستوى الشمول المالي وهو ما انعكسه المؤشرات في هذا الاطار، ولهذا فقد سعت بعض الدول العربية للعمل على مواجهة القصور في مجال الشمول المالي وتبني استراتيجية للشمول المالي تحاول من خلالها الاهتمام بالفئات المستبعدة ماليا والفئات الفقيرة والنساء وجعل الخدمات المالية عموما

في تناول كل فئات المجتمع، وتعتبر الأردن من الدول العربية السبابة التي بادرت الى وضع استراتيجية وطنية للشمول المالي واضحة المعالم والاهداف ومحددة الأسس والقواعد.

مشكلة الدراسة: بناء على ما تقدم تبرز لنا إشكالية هذه الدراسة المتمثلة في السؤال التالي : ما هو واقع الشمول المالي في الأردن وما مضمون الاستراتيجية الوطنية لتعزيز الشمول المالي فيه ؟

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة من خلال ما تضمنته لتوضيح مفهوم واهمية الشمول المالي والدور الذي يمكن يؤديه في تحقيق التطور المالي ومن ثم التطور والنمو الاقتصادي إضافة الى توضيح المعايير المعتمدة دوليا لقياس مستوى الشمول المالي . كما تلقي هذه الدراسة الضوء على واقع الشمول المالي في العالم العربي عموما وفي دولة الأردن على الخصوص وذلك مقارنة بباقي دول العالم وتوضح لنا الأسس النظرية الخاصة باستراتيجية الشمول المالي وتسلط الضوء على الاستراتيجية المعتمدة في الأردن والتي تعتبر رائدة اذا ما قورنت بدول عربية أخرى خاصة بالنظر لما حققته من نتائج طيبة.

منهجية الدراسة: لمعالجة جوانب هذه الدراسة وتوضيح ما تضمنته من أفكار اعتمدنا علة منهجين اساسين وهما المنهج الوصفي والمنهج التحليلي حيث استخدمنا المنهج الأول لشرح وتوضيح الجوانب النظرية المتعلقة بمفهوم الشمول المالي وخلفيته التاريخية وكذا الابعاد الأساسية له ومختلف المعايير المعتمدة لقياس مستواه ومتطلبات استراتيجية الشمول المالي واسسها اما المنهج التحليلي فقد تم استخدامه عند تسليطنا الضوء على واقع الشمول المالي في العالم العربي عموما وفي دولة الأردن على الخصوص وتحليل الإحصائيات والأرقام المرتبطة بمعايير الشمول المالي وكذا مقارنتها بإحصاءات الشمول المالي لبعض الدول المتقدمة .

تقسيم الدراسة: للإجابة على الإشكالية الرئيسية لموضوع البحث وكذا التساؤلات الفرعية المتعلقة بها تم تقسيم هذه الدراسة الى المحاور التالية :

المحور الأول: مفهوم الشمول المالي وأبعاده

المحور الثاني: مؤشرات وواقع الشمول المالي في الأردن

المحور الثالث: أسس ومركزات استراتيجية تعزيز الشمول المالي في الأردن

الخاتمة

2. مفهوم الشمول المالي وأبعاده:

1.2 مفهوم الشمول المالي:

ظهر مصطلح الشمول (عكس الإقصاء) المالي لأول مرة في العام 1993 في دراسة ليشون وثرثرت (Leyshon & Thrift) عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، تناول فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعلياً للخدمات المصرفية. وخلال تسعينيات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية. وفي العام 1999 استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة. وتجدر الإشارة هنا إلى ضرورة التفريق بين التخلي الاختياري عن السعي وراء استخدام المنتجات والخدمات المالية بسبب انعدام الحاجة لها، أو لأسباب ثقافية و/أو عقائدية، وبين عدم الوصول إليها وعدم استخدامها بسبب عدم توفرها أو بسبب عدم القدرة على امتلاكها. وينحصر اهتمام المعنيين بالشمول المالي في استهداف من جرى إقصائهم بشكل قصري من الشمول المالي وإيجاد السبل الكفيلة بالتغلب على أسباب وعوامل الإقصاء، ولا يهتم بمن اختاروا إقصاء أنفسهم عن استخدام المنتجات والخدمات المالية⁽¹⁾.

يشير الشمول المالي عموماً إلى مدى إمكانية حصول الأفراد والأسر والشركات من مختلف المستويات الاجتماعية والمناطق الجغرافية على خدمات المؤسسات المالية الرسمية، ومدى الاستفادة منها بتكلفة معقولة، وفي الوقت المناسب، وبالقدر المطلوب، بالإضافة إلى مدى توفر الخدمات المرتبطة باحتياجاتهم⁽²⁾.

كما يقصد بالشمول المالي إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، خدمات الدفع

(1) سمير عبد الله وآخرون، الشمول المالي في فلسطين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، القدس، 2016، ص 15

(2) اتحاد الصناعات المصرية واتحاد بنوك مصر، مشروع التحول إلى الاقتصاد غير النقدي، فبراير 2016، ص 12، <http://www.fei.org.eg>

والتحويل، خدمات التأمين، وخدمات التمويل والائتمان لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لحد أدنى من الرقابة والإشراف ومرتفعة الأسعار نسبياً مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات هؤلاء من الخدمات المالية والمصرفية⁽¹⁾.

وقد عرّفت مجموعة العشرين G20 ومؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي (AFI) الشمول المالي بأنه "تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع وبما يشمل الفئات المهمشة والفقيرة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة". كما عرفت كل من منظمة (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE) المبنية عنها الشمول المالي بأنه: "العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالوقت والسعر المعقول بالشكل الكاف، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة والتي تضم التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي"⁽²⁾.

أما المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) فتعرف الشمول المالي بأنه: "وصول الأسر والشركات إلى الخدمات المالية المناسبة واستخدامها بشكل فعال ووجوب تقديم تلك الخدمات بمسؤولية وبشكل مستدام في بيئة منظمة تنظيماً جيداً"⁽³⁾.

ويمكن القول أن الشمول المالي هو مفهوم حديث يهدف إلى تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية على العدد الأكبر من الأفراد، والمؤسسات، خصوصاً فئات المجتمع المهمشة من ذوي الدخل المحدود، وذلك من خلال القنوات الرسمية وابتكار خدمات مالية ملائمة وبتكاليف منافسة وعادلة، لتفادي لجوء تلك الفئات إلى القنوات والوسائل غير الرسمية مرتفعة التكاليف والتي لا تخضع للرقابة والإشراف. والشمول المالي لا يتحقق من دون التثقيف المالي، فالمستهلك الواعي يُعتبر أكثر إدراكاً للمخاطر

(1) صندوق النقد العربي، العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، 2015، ص1.

(2) صندوق النقد العربي، متطلبات بناء استراتيجية الشمول المالي، 2016، ص2.

(3) سمير عبد الله وآخرون، مرجع سابق، ص17.

والمكاسب المرتبطة بالمنتجات المالية وأكثر وعياً لحقوقه وواجباته.

يستلزم الشمول المالي تقديم مجموعة شاملة من الخدمات المالية تتضمن الحسابات المصرفية، والمدخرات، وقروض قصيرة وطويلة الأجل، والتأجير التمويلي، والرهون العقارية، والتأمين والرواتب، والمدفوعات، والتحويلات المالية المحلية والدولية، وخطط التقاعد، بالإضافة إلى حماية المستهلك مالياً.

وتجدر الإشارة إلى أن تعميم الخدمات المالية وتوسيع المشاركة في النظام المالي الرسمي يمثل عاملاً أساسياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتحسين مستوى المعيشة، وتمكين المرأة، وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والحد من الفقر وعدم المساواة، وتوفير فرص العمل، وتعزيز النمو الاقتصادي، ودمج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي⁽¹⁾. ويشمل بذلك الشمول المالي العوامل أو السمات التالية⁽²⁾:

- الاهتمام الأكبر بالفقراء ومحدودي الدخل.
- الوصول إلى الأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر.
- توفير خدمات مالية متعددة مثلاً لادخار والائتمان والتأمين.
- الاهتمام بتحقيق المصلحة الكبرى والتي تتعلق بخلق فرص عمل، تحقيق النمو الاقتصادي، مجابهة الفقر، تحسين توزيع الدخل، مع إيلاء اهتمام أكبر لحقوق المرأة.

2.2 أبعاد الشمول المالي ومؤشراته:

خلال العقد الماضي، تطور مفهوم الشمول المالي إلى ثلاثة أبعاد رئيسية وهي⁽³⁾:

✓ **الوصول للخدمات المالية:** تشير إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، وتتطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل: تكلفة والقرب من نقاط الخدمات

(1) <http://www.uabonline.info/magazine/436-March2017/index.html#6/z>

(2) صندوق النقد العربي، العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي مرجع سابق، ص 31

(3) حنين محمد بدر عجور، دور الاشتغال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء (دراسة حالة: البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة)، ماجستير، كلية التجارة، تخصص: إدارة أعمال، الجامعة الإسلامية، 2017، ص 10.

المصرفية 'الفروع وأجهزة الصراف الآلي... إلخ)، يمكن الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول للخدمات المالية من المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية، ومن بين مؤشرات قياس بعد الوصول إلى الخدمات المالية:

- عدد نقاط الوصول لكل 10.000 من البالغين على المستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة الإدارية.
- عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كيلو متر مربع.
- حسابات النقود الإلكترونية.
- مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة.
- النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل.

✓ استخدام الخدمات المالية: تشير إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، تحديد مدى استخدام الخدمات المالية يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة، ومن بين مؤشرات قياسها:

- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم.
- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان منتظم.
- عدد حملة بوليصة التأمين لكل 1000 من البالغين.
- عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد.
- عدد معاملات الدفع عبر الهاتف.
- نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم ومتواتر.
- نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت.
- نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية.
- نسبة الشركات المتوسطة أو الصغيرة التي لديها حسابات رسمية مالية.
- نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها قروض قائمة.

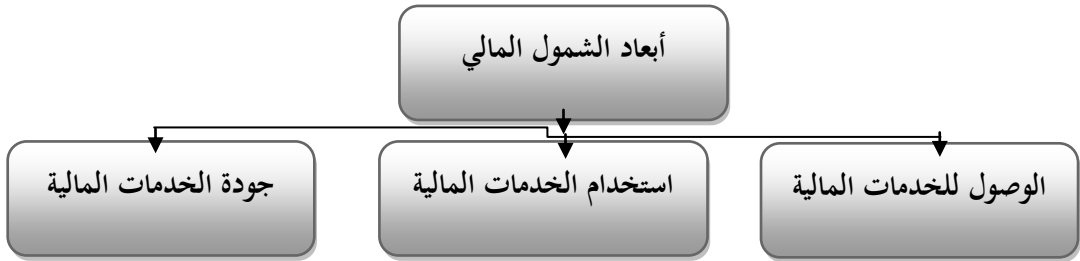
✓ جودة الخدمات المالية: تعتبر عملية وضع مؤشرات لقياس بعد الجودة هو

تحدي في حد ذاته حيث أنه على مدى 15 سنة الماضية انتقل مفهوم الشمول المالي إلى جدول أعمال الدول النامية حيث كان لابد من تحسين الوصول إلى الخدمات المالية، وهو بعد غير واضح حيث يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية: التكلفة، وعي المستهلك، فعالية آلية التعويض بالإضافة إلى خدمات حماية المستهلك والكفالات المالية، شفافية المنافسة بالإضافة إلى عوامل غير ملموسة مثل ثقة المستهلك، وهنالك مجموعة من المؤشرات لقياس بعد الجودة، وهي كالتالي:

- القدرة على تحمل التكاليف: يقاس بمدى تكلفة الاحتفاظ بالحساب البنكي وخاصة لذوي الدخل المنخفض، وذلك من خلال: معرفة متوسط التكلفة الشهرية، متوسط الرسوم السنوية، متوسط تكلفة تحويلات الائتمان، نسبة العملاء الذين أفادوا بأن رسوم المعاملات المالية باهضة الثمن.
- الشفافية: يلعب الوصول إلى المعلومات دورا حاسما في الشمول المالي حيث يجب على مقدمي الخدمات المالية أن يضمنوا حصول جميع العملاء على معلومات ذات صلة بالخدمات المالية لتمكينهم من اتخاذ قرارات سليمة بشأن استخدام الخدمات المالية، ويمكن قياسها من خلال المؤشرات التالية: نسبة العملاء الذين أفادوا أنهم يتلقون معلومات واضحة وكافية حول الخدمات المالية بداية انعقاد القرض المالي، وجود نموذج وصف محدد للخدمات المالية المقدمة.
- الراحة والسهولة: يقيس وجهة نظر العملاء حول سهولة الوصول والراحة في استخدام الخدمات المالية، وذلك من خلال المؤشرات التالية: نسبة الأفراد الذين لا يشعرون بالراحة بمتوسط الوقت الذين يقضونه في الانتظار في الطابور في فروع المؤسسات المالية، متوسط الوقت الذي يقضيه العملاء في الاصطفاف في فروع المؤسسات المالية والبنوك.
- حماية المستهلك: يتمثل في القوانين والأنظمة المصممة لضمان حقوق المستهلك وحمايتها ومنع الشركات من الحصول على مزايا غير عادلة عن طريق الاحتيال والممارسات غير العادلة.
- التثقيف المالي: يقيس هذا المؤشر المعارف الأساسية المالية وقدرة المستخدمين على التخطيط وموازنة دخلهم.

- المديونية: تعتبر سمة هامة للتعامل في النظام المالي، ومن الضروري معرفة كيف يتأخر المقترضين بالسداد ضمن فترة زمنية معينة.
- العوائق الائتمانية: الشمول المالي لا يشتمل فقط استخدام الخدمات المالية ولكنه يمنح أيضا العملاء القدرة على اختيار الخدمات والمنتجات المالية ضمن مجموعة من الخيارات، وذلك من خلال: نسبة الوحدات الادارية في المناطق الحضرية على الأقل بثلاثة فروع مالية رسمية للمؤسسات، نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة المطلوب منها توفير ضمانات على آخر قرض مصرفي، مدى وجود عوائق أو نقص في المعلومات حول أسواق الائتمان. والشكل الموالي يلخص كافة أبعاد الشمول المالي سالفة الذكر:

الشكل(1):أبعاد الشمول المالي



المصدر: من إعداد الباحثين

هناك مجموعة من المؤشرات وأدوات القياس المعتمدة والمتعارف عليها دولياً والتي تستخدم في قياس مستوى الشمول المالي ومن أهمها ما يلي ⁽¹⁾:

- نسبة المواطنين البالغين الذين يملكون حساب مصرفي (جاري/ توفير/ وديعة)؛
- عدد الحسابات المصرفية توفير أو جاري أو وديعة(لكل 10 آلاف مواطن بالغ)؛
- نسبة المواطنين البالغين الحاصلين على أي نوع من التسهيلات المصرفية؛
- عدد حسابات التسهيلات المصرفية لكل 10 آلاف مواطن بالغ؛
- نسبة المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تملك حساب بنكي (جاري/ توفير/ وديعة)؛

(1) المرجع السابق، ص 17.

- نسبة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحاصلة على تمويل قائم؛
- عدد المواطنين البالغين من حملة بوالص التأمين لكل ألف مواطن بالغ، مقسمة إلى تأمين على الحياة وتأمينات أخرى؛
- عدد المنتفعين من خدمات التأجير التمويلي بشقيه التشغيلي والمنتجي بالتمليك؛
- عدد المتعاملين مع السوق المالي على مستوى الجنس خلال حقبة زمنية محددة وحجم التعامل؛
- عدد نقاط الوصول (فروع ومكاتب المصارف، مؤسسات الإقراض، الصرافين، الصرافات الآلية، نقاط البيع، فروع ومكاتب شركات التأمين، شركات الوساطة المالية، شركات التأجير التمويلي والمؤسسات المالية الأخرى...الخ).

3. مؤشرات وواقع الشمول المالي في الأردن :

قبل التطرق الى واقع الشمول المالي في الأردن فإنه يجب الإشارة الى انه وفقاً لصندوق النقد الدولي، لا تزال المنطقة العربية تسجل أحد أدنى المستويات في العالم في ما يخص الشمول المالي، حيث إن 18% فقط من السكان في المنطقة امتلكوا حسابات مع مؤسسات مالية عام 2014، مقارنة مع 43% في البلدان النامية، و24% في دول إفريقيا جنوب الصحراء، وتنخفض هذه النسبة إلى 13% عند النساء. كما تشير أرقام مؤشر تعميم الخدمات المالية العالمي 2014 إلى أن المنطقة العربية، باستثناء دول الخليج الست، تسجل أعلى نسبة من البالغين المستبعدة من الخدمات المالية، حيث إن 80% من السكان أو ما يعادل نحو 200 مليون نسمة ليس لديهم حساب مصرفي. وبحسب صندوق النقد العربي، إن الدول العربية باستثناء دول الخليج، هي الأكثر حرماناً من الخدمات والمنتجات المالية على مستوى العالم، حيث لم تتجاوز نسبة الشمول المالي في المتوسط العربي 21%-29% عام 2016، وامتلك نحو 30% فقط من السكان البالغين معرفة مالية مناسبة، وهذه النسبة أقل من المتوسط العالمي البالغ 34%. وفي حين تصل الفجوة في نسب الوعي المالي بين الرجال والنساء 5% في العالم، ترتفع إلى 8% على مستوى الدول العربية. وتشير الإحصاءات إلى أن 93% من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 عاماً في المنطقة العربية لا يمتلكون حسابات

مصرفية في أية مؤسسة مالية رسمية، وهو أدنى معدل في العالم⁽¹⁾.
يمكننا تبين مستوى وواقع الشمول المالي في الأردن عربيا ودوليا من خلال تحليل ودراسة مجموعة من المؤشرات الرئيسية التي تعتبر مرآة عاكسة للشمول المالي والتي يمكن من خلالها تبين مستوى التطور في مجال ابعاد الشمول المالي سواء من حيث الخدمات المالية او الاستفادة منها ومدى تعميمها وكذا جودتها في الأردن.

1.3 المؤشر العام للشمول المالي في الأردن:

تشير الإحصاءات المتعلقة بالشمول المالي لسنة 2014 الى ان الأردن يحتل مرتبة متواضعة جدا في الترتيب العالمي لمستوى الشمول المالي بمعدل 37.11 % وفي الرتبة 68 عالميا وذلك رغم وروده في مرتبة متقدمة عربيا حيث احتل المرتبة الخامسة عربيا بعد كل من لبنان وعمان والكويت وقطر وهو ما يوضحه الجدول رقم (01) الموالي :

الجدول (01): الشمول المالي وترتيب الدول العربية حسب بيانات البنك الدولي 2014

الدولة	مؤشر الشمول المالي %	ترتيب الدولة	الدولة	مؤشر الشمول المالي %	ترتيب الدولة
لبنان	50.83	36	السعودية	24.34	103
عمان	46.42	42	ليبيا	22.59	109
الكويت	42.01	55	الضفة الغربية وقطاع غزة	19.5	121
قطر	40.6	57	مصر	18.77	122
الأردن	37.11	68	سوريا	11.08	138
الإمارات	32.6	77	الجزائر	9.62	141
المغرب	30.86	82	السودان	5.74	157
تونس	29.29	88	اليمن	3.93	170

المصدر: سمير عبدالله وآخرون، مرجع سابق، ص22

(1) مجلة اتحاد المصارف العربية، مرجع سابق، -436/437 <http://www.uabonline.info/magazine/436-March2017/index.html#6/z>

وقد احتل الأردن هذه المرتبة بناء على دراسة جن-يونغ بارك (2015) الصادرة عن بنك التنمية الآسيوي التي طورت مؤشرا قياس الشمول المالي تم من خلاله ترتيب دول العالم بواسطة حساب مؤشر جديد لدرجة الشمول المالي باستخدام 5 مؤشرات ثانوية هي: (1) عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ، (2) عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ، (3) عدد المقترضين من كل 1000 شخص بالغ، (4) عدد المودعين لدى البنوك من كل 1000 بالغ، و(5) نسبة القروض إلى الناتج المحلي الإجمالي. وتم استخدام بيانات البنك الدولي المتوفرة لـ 176 دولة⁽¹⁾ وللتعرف على مكانة الأردن عربيا في إطار هذا المؤشر يمكن قراءة وتحليل الجدول رقم (02) الخاص بعينة من مجموعة من الدول العربية

الجدول رقم (02): مؤشرات الشمول المالي لعينة من الدول العربية سنة 2014

	لبنان	عمان	الكويت	الأردن	الإمارات	السعودية
نسبة الودائع الى الناتج الإجمالي (%)	250	30	58	119	96	56
عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف	44.3	10	51	32.8	60.9	74
عدد الفروع المصرفية لكل 100 ألف	29.9	16	16.9	19.9	11.9	9.23
عدد حسابات الإيداع لكل 1000 شخص	1317	1088	1287	678	1062	1054

المصدر: سمير عبدالله وآخرون، مرجع سابق، ص 19

يبين لنا الجدول رقم (02) ان الأردن يتميز بقاعدة ودائع كبيرة حيث ان نسبة الودائع الى الناتج الإجمالي تقدر بـ 119 % وهي نسبة جيدة وتأتي الثانية عربيا بعد لبنان بـ 96 %، كما انه يتميز بشبكة فروع واسعة ومهمة مقارنة بالدول العربية والتي قدرت بـ 19.9 فرعاً لكل 100 ألف، الا انه يعرف نوعاً من الضعف بالنسبة لعدد أجهزة الصراف الآلي (32.8) جهاز لكل 100 ألف وكذا عدد حسابات الإيداع المقدرة بـ 678 حساب لكل 1000 شخص وهي تعتبر نسبة متواضعة جداً اذا ما قورنت بالدول العربية او بدول العالم المتقدمة 2.3 2.3 ملكية الحسابات المصرفية:

يعتبر مؤشر ملكية الحساب المصرفي عنصراً أساسياً في تقييم مستوى الشمول المالي في أي بلد وذلك باعتباره أساساً لتقديم الخدمات المالية وكذا لإجراء

(1) سمير عبد الله وآخرون، مرجع سابق، ص 22

اغلب العمليات المالية والمصرفية للأفراد والشركات والجدول رقم (03) الموالي يوضح لنا أهمية هذا المؤشر في الأردن من خلال ما تضمنه من معطيات .

الجدول رقم (03) مؤشرات خاصة بملكية الحسابات المصرفية في الأردن لسنة 2014 (%)

نسبة مجموع الافراد الذين يملكون حساب مصرفي	الأردن	الشرق الاوسط	دول OCDE
نسبة النساء منهم	24.6	14.2	94.0
نسبة الذين ينتمون الى افقر 40 %	15.5	9.2	93.8
نسبة الشباب الذين ينتمون الى افقر 40 %	16.4	7.3	90.6
نسبة الشباب الذين ينتمون الى افقر 40 %	12.4	7.6	84.1
نسبة الذين يقيمون في المناطق الريفية	25.4	10.7	93.8

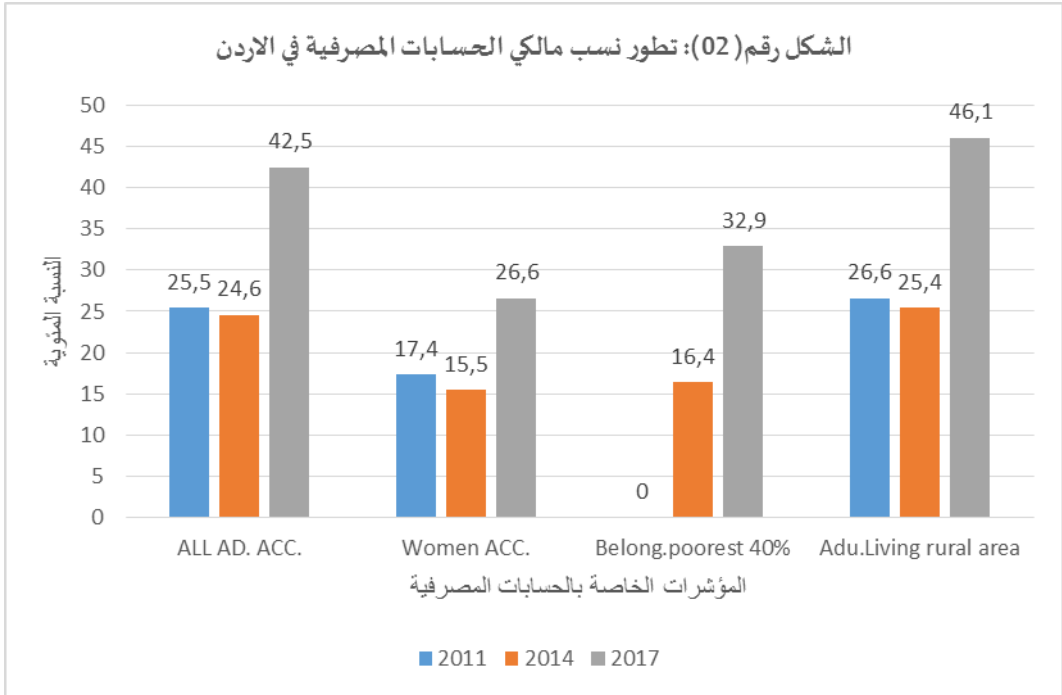
World bank group, The little data book on Financial inclusion 2015,p5,p7,p86

المصدر:

من خلال الجدول السابق يتضح لنا ان نسبة الافراد مالكي الحسابات المصرفية في الأردن هي متواضعة جدا خاصة اذا ما قورنت بدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والمقدرة بـ 94 % وهو ما يبين ضعف مستوى الشمول المالي في هذا البلد، الا انه يعتبر جيدا جدا اذا ما قورن بدول الشرق الأوسط التي سجل بها هذا المؤشر نسبة 14.2 %. ونشير في هذا الاطار الى ان الأردن يأتي ضمن الدول العربية ذات معدلات مستوى شمول مالي متوسط اين يأتي في المرتبة 11 عربيا الا انها تعتبر ضعيفة اذا ما قورنت بالمعدل العالمي المقدر بـ 62 % سنة 2014، وللإشارة فان نسبة الشباب في الأردن تعتبر مرتفعة كما هو الحال في باقي المجتمعات العربية لكنها تواجه عوائق رئيسية تحول دون استفادتهم من الخدمات المالية والمصرفية. فمن المتعارف عليه أن المؤشر المعتمد لقياس نسبة الشمول المالي هو ملكية الحسابات في مؤسسات مالية رسمية كنسبة من البالغين فوق سن الـ 15 عاماً. ولكن تجدر الإشارة إلى أن غالبية الشباب في الدول العربية لا يتمتعون باستقلالية مالية قبل عمر الـ 25، كما أن الشباب دون سن الثامنة عشرة لا يمكنهم فتح حسابات مصرفية خاصة بهم وإدارتها، الأمر الذي يفسر تدني معدلات الشمول المالي في معظم الدول العربية باستثناء دول الخليج.⁽¹⁾

(1) مجلة اتحاد المصارف العربية، نفس المرجع سابق

وللإشارة فقد عرف هذا المؤشر تطورا ملحوظا ما بين سنتي 2011 وسنة 2017 كما يوضحه الشكل رقم (02) الموالي، ويبين لنا هذا التطور سعي القائمين على الشأن المالي والمصرفي الحثيث في الأردن لتعزيز مستوى الشمول المالي وتيسير الوصول للخدمات المالية لمختلف فئات الافراد واستخدامها وتحسين جودتها .



المصدر: من اعداد الباحثين بناء على معطيات البنك العالمي 2012، 2015، 2018

كما نلاحظ من جهة أخرى التفاوت الكبير بين الذكور والاناث في نسبة ملكية الحسابات المصرفية حيث نلاحظ ان هذه النسبة ضعيفة جدا لدى النساء حيث تقدر بـ 15.5% خاصة اذا قورنت بالدول المتقدمة الا انها مقبولة نوعا ما بمقارنتها لدول الشرق الأوسط، ويعكس هذا التفاوت الكبير طبيعة المجتمعات العربية التي مازالت المرأة فيها لم تحظ بالمكانة الحقيقية لها في المجال المالي والاقتصادي .

وتجدر الإشارة هنا الى ان هذا المؤشر قد عرف تطورا ملحوظا ما بين سنتي 2011 وسنة 2017 كما يوضحه الشكل رقم (03) الموالي، ويبين لنا هذا التطور مستوى

الاهتمام الذي أصبحت توليه السلطات للمرأة واعطائها مكانتها الواجبة خاصة في المجال المالي والمصرفي وتيسير وصولها للخدمات المالية واستخدامها والاستفادة منها .

يتبين لنا كذلك ان نسبة مالكي الحسابات لدى فئة 40% الأكثر فقرا تعتبر ضعيفة جدا في سنة 2014 الا انها قد عرفت تطورا ملحوظا بين سنتي 2014 و 2017 حيث انتقلت من 16.4 % الى 32.9 % أي انها تضاعفت خلال هذه الفترة مما يعني ان هناك تشجيع كبير وتسهيل لسكان هذه المناطق للاستفادة من الخدمات المالية واستغلاله .

رغم التطور الكبير الملاحظ على مستوى مؤشر الحسابات المصرفية في الأردن الا ان مستواه مازال ضعيفا اذا ما قورن بالمعدل العالمي او معدل مناطق أخرى من العالم كدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ذات متوسط الدخل الفردي المرتفع او الدول ذات الدخل الفردي المتوسط التي ينتمي اليها الأردن، الا انه يعتبر مقبولا مقارنة بدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا وهو ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول والشكل رقمي (04) المواليين.

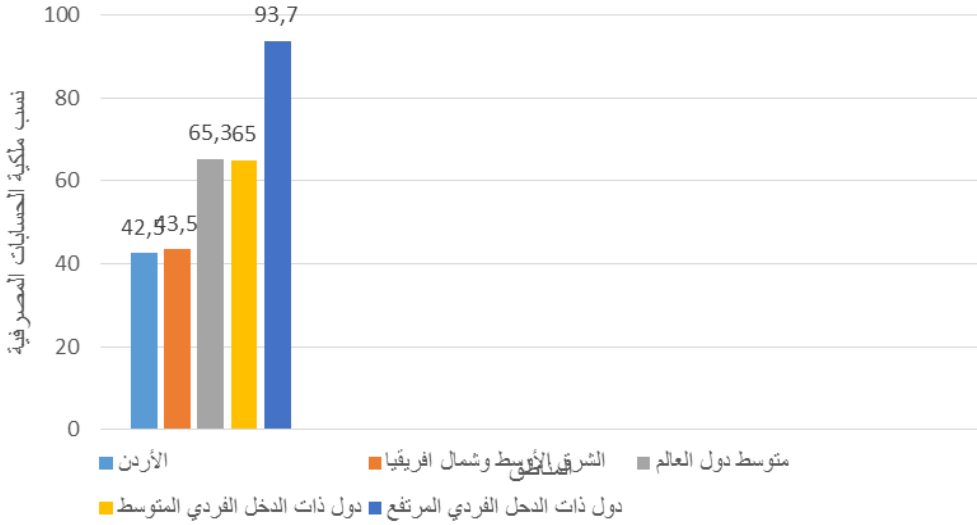
الجدول رقم (04): ملكية الحسابات المصرفية في الأردن مقارنة بمناطق أخرى في العالم لسنة 2018 (%)

الأردن	الشرق الأوسط وشمال افريقيا	متوسط دول العالم	دول ذات دخل فردي متوسط	دول ذات دخل فردي مرتفع	
42.5	43.5	65.3	65	93.7	نسبة مجموع الافراد الذين يملكون حساب مصرفي

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على معطيات البنك العالمي 2018 : World bank group

The little data book on Financial inclusion 2018

الشكل رقم (03): ملكية الحسابات المصرفية في الأردن مقارنة بمناطق أخرى في العالم لسنة 2018



المصدر: من اعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول رقم (04)

3.3 استعمال وسائل الدفع الحديثة :

ان استعمال وسائل الدفع الحديثة في المعاملات المالية والتجارية للأفراد يعتبر مؤشرا مهما على مستوى الشمول المالي وتعميم الخدمات المالية خاصة في ظل التحول الذي أصبحت تعرفه الاقتصاديات الحديثة التي أصبحت تسير نحو اقتصاد غير النقدي من خلال التخلي على استعمال النقود التقليدية واللجوء الى استعمال النقود الالكترونية سواء عن طريق بطاقات الائتمان او عن طريق استعمال الانترنت.

لم يخرج الأردن عن هذه القاعدة وسعى الى توفير بيئة تكنولوجية ومالية تشجع استعمال وسائل الدفع الحديثة الا ان درجة استغلال هذه الوسائل من طرف الافراد مازال متواضعا جدا وهو ما يوضحه الجدول رقم (05) الموالي

جدول رقم(05): نسب الافراد مالكي البطاقات الالكترونية واستعمالها في الأردن لسنة 2014 (%)

الأردن	الشرق الاوسط	دول OCDE	
19.1	8.5	79.7	نسبة الافراد الذين يملكون بطاقة ائتمان
6.4	3.3	65.3	نسبة الافراد الذين استعملو بطاقة خصم (debit card) للدفع
1.8	1.5	46.7	نسبة الافراد الذين استعملو بطاقة قرض (credit card) للدفع
2.5	2.1	54.1	نسبة مستعملي الانترنت في الشراء وتسديد الالتزامات

المصدر: World bank group, Ibid,,p5,p7,p86

يبين لنا الجدول السابق نسبة الافراد الذين يملكون بطاقات ائتمان في الأردن وهي 19.1% وتعتبر جيدة اذا ما قورنت بدول الشرق الأوسط الا انها تظهر ضعيفة جدا مقارنة بالدول المتقدمة كدول منظمة التعاون والتنمية OCDE، كما نلاحظ الضعف الكبير في استعمال وسائل الدفع الالكترونية في تسوية المعاملات اليومية للأفراد سواء كان ذلك عن طريق البطاقات الالكترونية او عن طريق الانترنت .

4.3 مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية والمصرفية:

يمكن من خلال هذا المؤشر التعرف على مستوى اعتماد الافراد على المؤسسات المالية في تمويل نشاطهم واللجوء اليها للحصول على القروض ولكن تبين أهمية هذا المؤشر من خلال الجدول الموالي :

جدول رقم (06) : نسب الافراد المقترضين ونوعية مصادر القروض في الأردن لسنة 2014 (%)

الأردن	الشرق الاوسط	دول OCDE	
13.6	5.6	18.4	نسبة الافراد المقترضين من المؤسسات المالية
17.4	30.7	14.9	نسبة الافراد المقترضين من العائلة او الاصدقاء
1.1	7.9	0.9	نسبة الافراد المقترضين من الخواص (السوق الموازي)

المصدر: World bank group, Ibid,,p5,p7,p86

يبين لنا الجدول السابق ان التعاملات في مجال التمويل في الأردن لا تعتمد بصورة كبيرة على المؤسسات المالية للحصول على القروض الا انها تعتبر نسبة جيدة اذا

ما قورنت بدول الشرق الأوسط وحتى بمستوى الإقراض في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وربما يعزى هذا الضعف الى سببين رئيسين وهما : عدم التزام البنوك والمؤسسات المالية بالشفافية وتيسير حصول الافراد على التمويل لمشاريعهم وثانيا عزوف الكثير من الافراد في الأردن على المعاملات الربوية التي لا تتماشى ومعتقدهم الديني مما لا يحفزهم على اللجوء الى المؤسسات المالية والمصرفية للحصول على القروض والتوجه الى جهات اخرى كالعائلة او الاصدقاء وهو ما تعكسه النسبة الكبيرة والمقدرة ب 17.4 % لهاته الشريحة .

وتجدر الإشارة هنا ان نسبة الافراد المقترضين من المؤسسات المالية قد عرفت ارتفاعا محسوسا خلال سنة 2017 حيث ارتفعت لتصل الى 17.8 % ⁽¹⁾ ، وهي تعتبر نسبة جيدة وتبين التزام البنوك والمؤسسات المالية في الأردن في العمل على إيصال الخدمات المالية للأفراد ودعم مستوى الشمول المالي من خلال توفير التمويل وتيسير الحصول عليه .

4. أسس ومركبات استراتيجية تعزيز الشمول المالي في الأردن:

يعتبر وجود استراتيجية وطنية للشمول المالي من بين العناصر الأساسية الواجب الالتزام بها حتى تسير عملية الشمول المالي في اطارها الصحيح والايجابي وتكون ذات فعالية.

1.4 متطلبات استراتيجية الشمول المالي :

يعتمد تعزيز الشمول المالي -بالإضافة الى عناصر أخرى - على وجود استراتيجية وطنية واضحة تتبنى مجموعة من الإجراءات والتدابير ذات الابعاد المختلفة والتي ترتبط بهيئات وجهات مختلفة وكلما كان الالتزام بها مجتمعة ومتزامنة كلما كانت عملية الشمول المالي اكثر ايجابية وتمثل هذه المتطلبات في العناصر التالية ⁽²⁾:

- جمع البيانات وإجراء الدراسات والمسوح: يوفر جمع البيانات وإجراء التحليلات

(1) World bank group, The little data book on Financial inclusion 2018 , p82

(2) محمد يسر برنية، توسيع فرص الوصول للتمويل المالي والخدمات المالية في الدول العربية ودور المصارف المركزية، صندوق النقد العربي ا، ص 43

والاستقصاءات، الفرصة للتعرف على أوضاع الوصول للخدمات المالية والتمويل وجوانب النقص أو الضعف فيها. وتمثل هذه المسوح، الخطوة الأولى لأي استراتيجية. ويتعين أن يكون جمع البيانات والقيام بالتحليلات عملية مستمرة لمتابعة تطور المؤشرات. وبناءاً على ذلك، يتم تحديد حجم الفجوة بين الوضع الراهن والوضع المستهدف. ومن ثم اتخاذ التدابير والإجراءات الضرورية لمعالجة الوضع القائم.

-وضع أهداف محددة: ويتضمن ذلك وضع مؤشرات يتعين تحقيقها أو الوصول إليها وذلك بالاستناد إلى نتائج الدراسات والمسوح وما هو متوفر من بيانات، ويشمل هذا الأمر أهداف رئيسية وأهداف ثانوية. وبالطبع ليس كل الأهداف قابلة للقياس، وإنما قدر الإمكان. ويتعين باستمرار تعديل أو تحديث هذه الأهداف والمؤشرات، وفقاً لنتائج المسوح والدراسات الدورية.

-صياغة الاستراتيجية وبناء خطة العمل: بالاستناد إلى الأهداف التي جرى وضعها، يتم وضع خطة للعمل حول كيفية التنفيذ للوصول إلى هذه الأهداف، ويشمل ذلك، نواحي مثل لأطر المؤسسية لإدارة الاستراتيجية وآلية التنسيق بين الأطراف المشاركة فيها وتحديد مسؤوليات وأدوار كل طرف. كما يشمل التأكد من توفر القدرات والعناصر القادرة على التنفيذ، وقد يكون من المناسب في هذا الشأن، إحداث مجلس وطني أو لجنة وطنية عليا للشمول المالي، بإشراف المصرف المركزي.

-الإجراءات الخاصة بالسلطات الإشرافية: يتضمن هذا الجزء من الاستراتيجية، تحديد الإجراءات والخطوات التي يمكن للسلطات الحكومية والإشرافية القيام والالتزام بها. وتشمل جوانب كثيرة، منها ما يتعلق بتطوير القوانين والتشريعات التي تسمح للمؤسسات المالية المصرفية بتوسيع الوصول لخدماتها والاستفادة من تقنيات المعلومات والاتصالات، وكذلك الاستفادة من وكلاء آخرين في تقديم الخدمات المالية، لتحسين الوصول للخدمات المالية وخفض تكلفتها. وكذلك إجراءات تتعلق بتطوير البنية التحتية من أنظمة دفع وأنظمة معلومات ائتمانية. كذلك يمكن أن تشمل إجراءات تتعلق بتحسين الشفافية المالية وزيادة الوعي المالي. كما يمكن أن تتضمن أيضاً إجراءات تتعلق بتطوير المدفوعات الحكومية، كوسيلة للمساهمة في تحسين الوصول للخدمات المالية. وأخيراً يمكن أن تشمل هذه الإجراءات، نواحي تتعلق بحماية المستهلك وإدارة المخاطر المرتبطة بذلك.

-الإجراءات المتعلقة بالمؤسسات المالية والمصرفية: وتمثل الإجراءات التي يمكن للقطاع الخاص ممثلاً بالمؤسسات المالية والمصرفية وشركات التمويل، القيام بها للمساهمة في تحقيق الأهداف الموضوعية، بما يستجيب للإجراءات التي تتخذها السلطات الإشرافية. ويمثل ذلك، إعادة تطوير برامج العمل لهذه المؤسسات المالية والمصرفية، يقوم على تحسين انتشار الخدمات المالية لهذه المؤسسات والشركات ووصولها لأكبر شريحة من فئات المجتمع مع الالتزام بتحقيقها.

-المتابعة والتنفيذ: ويشمل ذلك إجراء المتابعات والإشراف للتأكد ليس فقط من تحقيق الأهداف الموضوعية، بل أيضاً من فعالية الإجراءات والسياسات المتخذة، وتوفير التقييمات حولها، بما يساعد بالاستمرار على مراجعة وتطوير الأهداف وخطط العمل.

2.4 أهداف استراتيجية الشمول المالي :

ان وضع وتنفيذ استراتيجية وطنية للشمول المالي يرجى من ورائه تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية ذات الابعاد المتعددة والمرتبطة بكل فئات المجتمع خاصة الفئات العاجزة عن الوصول الى الخدمات المالية والاستفادة منها، وتتمثل هذه الأهداف في العناصر الأساسية التالية⁽¹⁾:

✓ تسهيل وتيسير آليات وصول واستخدام فئات المجتمع المستهدفة إلى الخدمات والمنتجات المالية المختلفة وذلك من خلال توحيد جهود كافة الأطراف المشاركة في الاستراتيجية، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية .

✓ تشجيع المواطنين على الادخار واستثمار الأموال بالطرق المثلى وذلك من خلال إعداد برامج موجهة لفئات المجتمع المختلفة لتعزيز ثقافة الادخار والاستثمار لديهم، وكذلك تحفيز التنافس بين مزودي الخدمات المالية لتقديم منتجات ادخارية واستثمارية تتناسب مع فئات المجتمع المختلفة على سبيل المثال: برنامج الحساب الأساسي لكل مواطن.

(1) المرجع السابق، ص 10.

✓ تقليص الفجوة في الوعي والتثقيف المالي لدى فئات المجتمع المختلفة من خلال تعاون كافة الأطراف المشاركة بالاستراتيجية ويكون ذلك من خلال تعزيز المناهج التعليمية بمواد أو مواضيع توعية مالية، أو من خلال تعزيز برامج ثقافية توعوية مختلفة تعالج تدني المستويات الثقافية، حيث يجب أن تضمن برامج التوعية المالية شمول جيل المستقبل من الأطفال والشباب بحملات التوعية والتثقيف المالي.

✓ تعزيز إجراءات حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية من خلال إعداد السياسات والتعليمات ذات العلاقة لضمان الشفافية والإفصاح التام عن المنتجات والخدمات وشروطها وأحكامها لضمان العدالة في التعامل، كما يجب تعريف المتعاملين مع المؤسسات المالية الحاليين والمحتملين بحقوقهم وواجباتهم، والمتمثلة في حقهم على سبيل المثال بالحصول على نسخة من تقاريرهم المالية والائتمانية التي تتعلق بهم ومنحهم الحق بالاعتراض على بياناتها، وتعريفهم بآليات وطرق تقديم الشكاوى ضد المؤسسات المالية وإجراءات متابعتها ومعالجتها.

✓ الحد من مخاطر مزودي الخدمات والمنتجات المالية الذين يعملون خارج إطار النظام المالي الرسمي وبالتالي تعزيز قدرات وامكانيات النظام الرسمي وضبط عرض الخدمات والمنتجات المالية وفق الأسس والتشريعات النافذة والمعايير الدولية.

تعتبر هذه الأهداف عامة وترتبط بأغلب استراتيجيات الشمول المالي في كل الدول، الا انه يمكن الى جانبها وضع اهداف خاصة بكل بلد تبعا لوضعية مستوى الشمول المالي فيه ومواطن النقص التي تميزه في مجال الخدمات والمنتجات المالية.

3.4 مضمون ومحاور استراتيجية الشمول المالي في الأردن:

يعتبر الأردن من الدول العربية القليلة التي كانت سباقة لتبني استراتيجية لتعزيز الشمول المالي وذلك لإدراك القائمين على الشأن المالي ما لأهمية الشمول المالي ودوره في

تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وتحقيق الاستقرار المالي ولقد ارتكزت الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في الأردن على تحقيق هدفين رئيسيين هما: ⁽¹⁾

- رفع مستوى الشمول المالي من 24.6 % مقاساً بعدد البالغين الذين يملكون حسابات في مؤسسات مالية (وفقاً لمؤشر Findex العالمي) سنة 2014 إلى 36.6 % بحلول عام 2020 .

- وفي نفس الوقت، تقليص الهوة ما بين الجنسين (الجنسانية) للوصول للخدمات المالية من 53 % إلى 35 %

وقد اعتمدت استراتيجية تعزيز الشمول المالي في الأردن على ثلاث محاور رئيسية هي التمويل الأصغر والخدمات المالية الرقمية وكذا تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو ما يوضحه الجدول رقم (07) .

جدول رقم (07) القطاعات الأساسية المعنية باستراتيجية الشمول المالي في الأردن

محور التمويل الأصغر
توفير البيئة المواتية لنمو قطاع التمويل الأصغر بدوره التنموي
بناء القدرات المالية والموارد البشرية في قطاع التمويل الأصغر: لتحسين تطوير المنتجات المالية المقدمة من القطاع وتوسيع رقعة انتشاره
رفع الوعي العام والقدرات المالية لعملاء قطاع التمويل الأصغر
محور الخدمات المالية الرقمية
زيادة انتشار الخدمات المالية الرقمية
تقديم خدمات مالية شاملة.
تعزيز الأمن والنزاهة لأنظمة الدفع
محور الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم
زيادة نسبة التمويل (كنسبة من القروض) المقدمة من البنوك وشركات التمويل الأصغر للشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من 8.5 % إلى 15 % في نهاية عام 2020 .

المصدر: البنك المركزي الأردني، ملخص الاستراتيجية الوطنية للاشتغال المالي، 2017، ص 10

www.cbj.gov.jo/

(1) البنك المركزي الأردني، ملخص الاستراتيجية الوطنية للاشتغال المالي، 2017، ص 10

www.cbj.gov.jo/

كما دعمت السلطات الأردنية استراتيجية الشمول المالي بمجموعة من التدابير والإجراءات المتعددة والتي لها علاقة مباشرة او غير مباشرة بالشمول المالي وذلك في سبيل تحقيق اهداف استراتيجية الشمول المالي ومست بذلك هذه الإجراءات الجوانب التي يبرزها الجدول رقم (08)

جدول رقم (08) اليات دعم استراتيجية الشمول المالي في الأردن

الإطار التشريعي والقانوني
تمكين الفئات المستهدفة والتي تشمل الشباب من الفئة العمرية (15-18) سنة، والنساء، واللاجئين، وذوي الدخل المحدود من فتح حسابات.
تقديم الحوافز الضريبية لقطاعات الأعمال ذات الأولوية
توسيع نطاق تبادل المعلومات الائتمانية.
إصدار قانون الأموال المنقولة.
إصدار قانون الإعسار المالي
حماية المستهلك المالي
تطبيق الإطار القانوني والتشريعي لحماية المستهلك المالي استناداً إلى مبادئ التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية، التمويل المسؤول، حماية بيانات العملاء، وإيجاد آليات مناسبة لمعالجة شكاوى العملاء.
تعزيز الإطار العام لحماية مستهلكي الخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية الخاضعة لرقابة البنك المركزي، وفقاً لمبادئ حماية المستهلك المالي والتي تشمل التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية، والتمويل المسؤول، وحماية بيانات العملاء وإيجاد آليات مناسبة لمعالجة شكاوى العملاء
تطوير القدرات المالية للفئات المستهدفة وذلك ضمن الإطار العام لحماية المستهلك
بناء القدرات المالية
تعزيز الثقافة المالية في المدارس، وبناء القدرات المالية للفئات المستهدفة (النساء، اللاجئين، الشركات المتناهية الصغر والصغيرة ومتوسطة الحجم)، بالإضافة إلى رفع الوعي والثقافة المالية للمجتمع.
البيانات والأبحاث
بناء قاعدة بيانات دقيقة وشاملة للشمول المالي في المملكة مع نهاية عام 2018.

المصدر: البنك المركزي الأردني، مرجع سابق، ص 11 www.cbj.gov.jo

وبذلك يمكن تلخيص مضمون استراتيجية الشمول المالي في الأردن خلال الفترة (2018 - 2020) من خلال الشكل رقم (04) التالي

محاور الاستراتيجية الوطنية للاشتغال المالي



المصدر: البنك المركزي الأردني، وثيقة رؤية الاستراتيجية الوطنية للاشتغال المالي (2018-2020)،

2017، ص 06 www.cbj.gov.jo/

من خلال المحاور التي شملتها استراتيجية تعزيز الشمول المالي نلاحظ انها استراتيجية طموحة جدا وشملت كل الجوانب المرتبطة بالشمول المالي وابعاده الا انها تتطلب توفير الامكانات المادية والبشرية وكذلك تعزيز مستوى الثقافة المالية لدى الافراد بجميع فئاتهم حتى تكون هذه الاستراتيجية ذات نجاعة وفعالية .

لقد بدا البنك المركزي الأردني في اطار دعم استراتيجية الشمول المالي وتفعيل البيئة الملائمة له باتخاذ عدة تدابير وإجراءات ذات ابعاد مختلفة حيث تم إصدار نظام شركات التمويل الأصغر ليشكل مرجعية قانونية للإطار التنظيمي والرقابي للبنك المركزي على هذا القطاع، مما سيعزز من فرص الشركات متناهية الصغر والصغيرة بالحصول على التمويل، كما سيدرس البنك المركزي توسيع رقابته لتشمل المؤسسات المالية غير المصرفية الأخرى، هذا بالإضافة إلى تعزيز حماية المستهلك المالي ونشر الثقافة المالية والمصرفية في المجتمع، حيث تم بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم ومؤسسة إنجاز إدراج مادة الثقافة المالية المجتمعية كمادة مستقلة ضمن مناهج وزارة التربية والتعليم من الصف السابع وحتى الصف الثاني عشر. كما لعب البنك المركزي دوراً مهماً ومفصلياً يتمثل بتطوير نظام المدفوعات الوطني عبر استحداث أنظمة دفع كنظام عرض وتحصيل الفواتير الكترونياً ونظام الدفع بالهاتف النقال لما له الشأن الكبير في الوصول الى السكان في المناطق النائية وتوفير الخدمات المالية الرئيسية دون تكبد عناء

وتكلفة الوصول واستخدام الوسائل المالية التقليدية؛ مما يسهم بشكل فعال في رفع الكفاءة المالية وتخفيض الكلف وخدمة العملاء غير البنكيين الى جانب ذلك يعمل البنك المركزي الأردني بالتعاون مع كافة الجهات الدولية لخدمة اللاجئين وغير الأردنيين المقيمين على ارض المملكة لما له من اثر اجتماعي واقتصادي كبير في تحسين المستوى المعيشي لهذه الفئة وضمان توفير حياه كريمة لهم . كما وسيكون لشركة المعلومات الائتمانية التي تم ترخيصها بتاريخ 2015/12/15 أثر إيجابي على زيادة فرص الحصول على التمويل، مما يساعد على تعزيز الاشتغال المالي وبالتالي تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي والاجتماعي في المملكة الأردنية⁽¹⁾.

ويمكن القول ان البوادر الإيجابية لاستراتيجية الشمول المالي في الأردن بدأت تظهر بصورة جلية وهو ما يمكن ملاحظته من خلال التطور الإيجابي جدا لمؤشرات الشمول المالي حيث ارتفعت نسبة مالكي الحسابات الى 42.5 % سنة 2017 وهو معدل يفوق الهدف الذي كان مسطرا في استراتيجية الشمول المالي (2018- 2020) والمقدر ب36.6% وفي نفس الوقت فقد تضاعفت هذه النسبة عما كانت عليه سنة 2014 حيث بلغت 24.6 %.

وقد تقدم الأردن كثيرا في مؤشرات الشمول المالي لعام 2017 مقارنة بعام 2014، وذلك حسب مؤشر الشمول المالي العالمي (جلوبال فندكس) الذي اصدره أخيرا البنك الدولي فقد ارتفع حسب المؤشر، عدد المستخدمين لحسابات الدفع بواسطة الهاتف النقال إلى 1,1 % من 0,5% لفترة المقارنة.

وحسب المؤشر، ووفقا للملامح الشخصية للأفراد، بلغت نسبة النساء اللواتي يملكن حسابا مصرفيا 26,6 %، وارتفع مؤشر الاشتغال المالي للبالغين من شريحة اصحاب الدخول المتدنية الى 32,9 %، وهو ارتفاع ملحوظ ضمن استراتيجية البنك المركزي وشركائه الهادفة الى تمكين هذه الفئة اقتصاديا واجتماعيا وتحسين مستويات حياتهم، وارتفعت نسب الشمول المالي للقاطنين في المناطق الريفية الى 46,1 %، وهي أعلى بكثير من النسبة للشرق الاوسط وشمال افريقيا البالغة 36,9 %، وتقترب من

(1) البنك المركزي الأردني، سياسة وبرنامج البنك المركزي لدعم الاشتغال المالي، 2018، www.cbj.gov.jo/

النسب العالمية.

وأظهر المؤشر ارتفاعاً في حركات الدفع والقبض بالطرق الإلكترونية للمملكة إلى 32ر5 %، وهي أعلى من المعدل العالمي البالغ 29ر2 %، وارتفاع نسبته حوالي 150 % عن عام 2014 والبالغ 13 %، ترجمة لجهود البنك المركزي الأردني والمملكة الرامية الى التحول الرقمي في المجالات المالية والاقتصادية والمعرفية. وفيما يتعلق بالحسابات غير الفعالة (الراكدة)، بين المؤشر أنها ثبتت عند نسبة 5 % لفترة المقارنة فيما تصل على المستوى الاقليمي الى 7,1 %، والعالمي 21,6 %⁽¹⁾.

5. الخاتمة:

ان الاهتمام بالشمول المالي اصبح ضرورة تفرضه متطلبات التنمية الاقتصادية المستدامة عموماً وكذا التنمية المالية على الخصوص من خلال تيسير وصول الخدمات والمنتجات المالية لكل فئات المجتمع خاصة الفئات الفقيرة والنساء، ولتمويل المشروعات الصغيرة والحد من الفقر وتوفير فرص العمل وتعزيز النمو وقد ادرك الأردن أهمية الشمول المالي وسعى بذلك الى تبني استراتيجية وطنية للشمول المالي متعددة المحاور والابعاد وذلك في سبيل العمل على رفع مستوى الشمول المالي الذي تعتبر مؤشراتته في الأردن جد متواضعة خاصة اذا ما قورنت بمثيلاتها في الدول المتقدمة وبعض دول الشرق الأوسط وحتى الدول ذات الدخل الفردي المتوسط التي ينتهي اليها الأردن، ولقد بينت لنا هذه الدراسة عدة نتائج يمكن تلخيصها في العناصر التالية :

- يكتسي الشمول المالي اهتماماً متزايد وكبيراً لدى سلطات اغلب الدول حيث انه يهدف إلى تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية على العدد الأكبر من الأفراد، والمؤسسات، خصوصاً فئات المجتمع المهمشة من ذوي الدخل المحدود، وذلك من خلال القنوات الرسمية وابتكار خدمات مالية ملائمة وبتكاليف منافسة وعادلة، لتفادي لجوء تلك الفئات إلى القنوات والوسائل غير الرسمية مرتفعة التكاليف والتي لا تخضع للرقابة والإشراف.

(1) جريدة الدستور، الأردن-يتقدم-على-مؤشرات-الشمول-المالي-لعام-2017
<http://www.addustour.com/articles/1007502>

- لا تزال المنطقة العربية تتمركز في أدنى المستويات عالمياً من حيث مستوى الشمول المالي وهو ما تعكسه مؤشرات الشمول المالي المتعددة ولذلك نجد أن المنطقة العربية هي الوحيدة في العالم التي ازداد فيها الفقر منذ العام 2010، وهو ما بينته دراسة أعدتها إدارة الدراسات والبحوث في الأمانة العامة لاتحاد المصارف العربية، حول واقع الشمول المالي في المنطقة العربية.
- رغم تسجيل الأردن لمؤشرات إيجابية لمستوى الشمول المالي مقارنة بالكثير من الدول العربية إلا أن مستوى الشمول المالي فيه مازال متواضعا جدا مقارنة بدول العالم الأخرى كدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أو بعض دول الشرق الأوسط وكذا مقارنة بالمعدل العالمي للشمول المالي ومعدل الدول ذات الدخل الفردي المتوسط التي ينتمي إليها الأردن.
- يعتبر تبني استراتيجية وطنية للشمول المالي ضرورة وليس خيارا أصبحت تفرضها التحولات التكنولوجية في مجال الخدمات المالية والابتكارات ومتطلبات التنمية الاقتصادية المستدامة.
- يأتي الأردن في مقدمة الدول العربية التي كانت سباقة لتبني استراتيجية وطنية للشمول المالي ذات ابعاد واهداف طموحة وواضحة المعالم وقد تبينا البوادر الإيجابية لهذه الاستراتيجية من خلال ملاحظة تحسن مؤشرات الشمول المالي الجيد.

المراجع

باللغة العربية

- حنين محمد بدر عجور، دور الاشتغال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء(دراسة حالة: البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة)، ماجستير، كلية التجارة، تخصص: إدارة أعمال، الجامعة الإسلامية، 2017.
- صندوق النقد العربي، العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، 2015.
- صندوق النقد العربي، متطلبات بناء استراتيجية الشمول المالي، 2016
- سمير عبد الله واخرون، الشمول المالي في فلسطين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، القدس، 2016.

- محمد يسربرنية، توسيع فرص الوصول للتمويل المالي والخدمات المالية في الدول العربية ودور المصارف المركزية، صندوق النقد العربي.
باللغة الأجنبية :
- World bank group, The little data book on Financial inclusion 2018
- المواقع الالكترونية :
- البنك المركزي الأردني، ملخص الاستراتيجية الوطنية للاشتغال المالي، 2017،
www.cbj.gov.jo/
- البنك المركزي الأردني، سياسة وبرنامج البنك المركزي لدعم الاشتغال المالي،
www.cbj.gov.jo/ ، 2018
- اتحاد الصناعات المصرية واتحاد بنوك مصر، مشروع التحول إلى الاقتصاد غير النقدي، فبراير 2016، <http://www.fei.org.eg>
- جريدة الدستور، الأردن-يتقدم-على-مؤشرات-الشمول-المالي-لعام-2017
<http://www.addustour.com/articles/1007502>
- مجلة اتحاد المصارف العربية، <http://www.uabonline.info/magazine/436-March2017/index.html#6/z>